وثالثًا : هل وضع الجنس في النوع اي تحته ؟
ورابعًا : او الفصل في النوع ؟
وخامسًا : او الجنس في الفصل ؟
وسادسًا : او الجنس كالفصل .
٥ وسابعًا : الآ[١١] يوجد للجنس نوع آخر .

واما الاسطقس الرابع وهو الذي قيل فيه ان الجنس يجب ان يكون محمولاً على النوع من طريق ما هو . وان ما ليس بمحمول بهذه الجهة فليس بجنس ، فيدخل تحته مواضع كثيرة جدًا وهي مبطلة ومثبتة بخلاف سائر المواضع .

فأولها الموضع الثاني من المواضع المتقدمة ، بل هو الاسطقس نفسه وهو الذي قيل فيه
١٠ لعله ما وضع جنسًا لا يحمل من طريق ما هو لكن حمل العرض .

وثانيًا : هل النوع والجنس ليس في مقولة واحدة ؟

وثالثًا : هل ما حكم انه جنس ليس محمولاً من طريق ما هو على شخص من اشخاص النوع ؟

ورابعًا : هل عرض للنوع ان يكون له جنس آخر غير الجنس الموضوع وليس احدهما
١٥ تحت الآخر ولا كلاهما تحت جنس واحد ؟

وخامسًا : هل جنس الذي وضع انه جنس وجميع الاجناس التي فوقه تحمل على النوع من طريق ما هو على مثال واحد ؟

وسادسًا : هل حدود الاجناس مطابقة للنوع ولجميع الاشياء المرتبة تحته ؟

وسابعًا : هل وضع الفصل في الجنس ؟

٢٠ وثامنًا : هل وضع القنية في الفعل ؟

وتاسعًا : هل وضع القنية في القوة التابعة لها ؟

وعاشرًا : هل وضع الكل في جزئه ؟

وحادي عشر[١٢] : هل وضع التأثير والانفعال في المنفعل ؟

وثاني عشر : هل وضع شيء من المستكرهات او المذمومات في القوة ؟

وثالث عشر : هل وضع اللازم لكل شيء كالجنس مثل الواحد والموجود ؟

ورابع عشر : هل حكم بالشيء الذي قيل على طريق الاستعارة انه جنس ؟

٥ وخامس عشر : وهو الذي قيل فيه ان كان الجنس والنوع من شأنهما ان يوجدا في موضوع واحد فالذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس .

وسادس عشر : هل الجنس محمول على النوع بتقييد لا على الاطلاق ؟

وسابع عشر : هل الجنس والنوع اذا كان لهما اضداد فوضع الافضل من المتضادين في الاخس والاخس في الافضل ؟

١٠ فهذه ثلاثون[١٣] موضعًا وهي المواضع الخاصة نحو الجنس وسائر المواضع التي ذكرت في هذه المقالة فهي من المشتركة العامة لجميع المطالب[١٤] المأخوذة من المتقابلات ، والمأخوذة من التصاريف والنظائر ، والمأخوذة من المتشابهات ، والمأخوذة من التساوي ، والمأخوذة من الاقل والاكثر . فقد لخصنا جميع المواضع الجنسية بحسب ما تيسّر لنا ، فلنشرع في مواضع الخاصّة[١٥] .